

مصر ومصير المستعمرات الإيطالية

كانت مسألة المستعمرات الإيطالية في مقدمة المسائل التي ثار بشأنها الجدل واضطرم حولها الخلاف، في مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى، الذي اجتمع في شهر سبتمبر الماضي ليضع شروط الصلح مع إيطاليا وباقي الدول الصغرى التي كانت محالفة للمحور خلال الحرب. وكانت إيطاليا وما زالت ترقب مصير مستعمراتها في لهفة وجزع، وقد لمحت فيما يبدو بارقة أمل، من جراء هذا الخلاف الذي نشب بين الدول الكبرى، في استرداد مستعمراتها بصورة ما، فهي تعمل اليوم بكل ما وسعت لتحقيق هذه الغاية، وهي تحاول أن تستغل ما بدا من عطف الدول الكبرى عليها وسعيهم إلى التمهيد لقبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة. وقد بذلت أخيراً في هذا السبيل مجهوداً جديداً تحاول به أن تفتدي مستعمراتها السابقة ببعض العروض الإقليمية في أوروبا، فقدمت إلى الحكومة الأمريكية مذكرة تعرض فيها استعدادها للتخلي عن جزر الدودكانيز إلى اليونان مع وضع جزيرة رودس تحت نظام خاص، ومنح إقليم التيرول الجنوبي استقلالا ذاتياً، وجعل تريستا ميناء دولياً مع بقائها تحت سيادة إيطاليا، والتخلي ليوجوسلافيا عن ثغرى فيومي وزارا، ومنح ألبانيا استقلالها التام، كما عرضت إيطاليا لفرنسا تعديل حدودها من ناحية الألب والنزول عن كل مطلب لها في تونس، وذلك كله على أن تسترد إيطاليا مستعمراتها السابقة ولا سيما طرابلس وأرتريا.

ونحن نذكر خلاصة الآراء والمطالب التي عرضت على مؤتمر وزراء الخارجية بشأن المستعمرات الإيطالية. فقد اقترح البعض أن تقوم بإدارتها هيئة مشتركة من الدول الكبرى تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. واقترح البعض الآخر أن يعهد بهذه الإدارة إلى إيطاليا ذاتها على أن تكون أيضاً تحت إشراف الأمم المتحدة. وفاجأت روسيا المؤتمر بطلبها أن يكون لها هذا الإشراف على طرابلس

وأترتيا ، ورفضت بريطانيا العظمى بالطبع كل هذه الاقتراحات . وشعرت مصر بأن لها في هذه المسألة مصلحة جوهرية فتقدمت إلى المؤتمر بمذكرة تبسط فيها رأيها فيما يتعلق بمسألة لوبية ، وهو أن يستفتى أهلها في مصيرهم ، فإذا رأت الدول المتحدة أنه لا بد من وضعها تحت الوصاية فصر أولى بهذه الوصاية نظراً لما يربطها بها من جوار مباشر وأواصر تاريخية وثيقة . وهكذا تضاربت الآراء وتشعبت ، وانقض المؤتمر دون أن يقضى بأمر في مشروع الصلح مع إيطاليا أو مصير المستعمرات الإيطالية .

وقد أثار تدخل مصر في مسألة المستعمرات الإيطالية على هذا النحو بعض تعليقات خارجية يمازجها الإنكار والدهشة ، وهي تعليقات تم عن جهل بالحقائق التاريخية والسياسية والاعتبارات القومية الخطيرة التي أملت على مصر موقفها . والواقع أن مصر بوقوفها عند التدخل في مسألة لوبية تقصّر في حق نفسها وتنسى الكثير من حقوقها التاريخية ، في إمبراطورية إيطاليا الاستعمارية .

**

ذلك أن إمبراطورية إيطاليا الاستعمارية لم تقم في شرقي إفريقيا إلا بطريق الاعتداء على الأملاك المصرية . فقد كانت مصووع التي كانت حجر الزاوية في بناء هذه الإمبراطورية إلى جانب سواكن مقاطعة مصرية ضمن حدود السودان المصري منذ عهد محمد علي ، حصل عليهما محمد علي أولاً من السلطان بطريق الأيبحار باعتبارهما المنفذ الطبيعي للسودان على البحر الأحمر ثم رأى إسماعيل أن يعمل على ضمهما إلى أملاك مصر نهائياً فاستصدر بذلك فرماناً من السلطان سنة ١٨٦٦ وأصبحتا من ذلك التاريخ من أملاك مصر . وازدهرت مصووع في ظل الحكم المصري ، وأنفقت مصر أموالاً عظيمة في تعمیرها وتجهيز ثغرها بالمنشآت البحرية العظيمة ، واستمرت تحت الحكم المصري حتى قامت الثورة المهدية في السودان ، وأرغمت مصر على إخلاء السودان وملحقاته في سنة ١٨٨٤

وفي سنة ١٨٧٥ استطاع إسماعيل أن يستصدر فرماناً من السلطان بالنزول لمصر عن زيلع وبريرة ثغرى الصومال الواقعتين على البحر الأحمر ، وذلك مقابل زيادة في الجزية السنوية التي تؤديها مصر للدولة العثمانية مقدارها خمسة عشر ألف

مصر ومصر المستعمرات الإيطالية

جنيه عثمانى ، وجعل إسماعيل منهما محافظين مصريتين بقينا تحت حكم مصر حتى سنة ١٨٨٥ .

وفي تلك الآونة بالذات ، وهي الآونة التي حاقت فيها المحن بمصر ، وأخذت إمبراطورتها الإفريقية تنهار تباعاً تحت ضغط السياسة الإنجليزية ومطامع الدول الأوروبية ، رأت إيطاليا الفرصة سانحة للنزول إلى الميدان الاستعماري . وكانت إيطاليا يومئذ حديثة عهد بالوحدة والحرية والاستقلال ، ومع ذلك فقد كانت تضطرم بنزعة استعمارية عنيفة . وكان وزيرها الشهير « كرسبي » يحلم بأن ينشئ لإيطاليا الفتاة إمبراطورية استعمارية عظيمة على غرار الدول الكبرى . وبدأت إيطاليا تنفيذ برنامجها الاستعماري منذ سنة ١٨٨٠ إذ بدأت باحتلال الصومال واستمرت في احتلاله تباعاً . وفي سنة ١٨٨٢ احتلت بقعة في أرتريا ما بين الحبشة ومصوع وأنشأت بها مستعمرة إيطالية صغيرة . ولما اضطرت مصر بضغط السياسة الإنجليزية عقب الثورة المهديّة إلى إخلاء ثغر مصوع وملحقاته بادرت إيطاليا باحتلاله بموافقة إنجلترا . وهكذا كان حلؤها في مصوع عمل اغتصاب غير مشروع لم تقره مصر قط . واتهزت إنجلترا نفس الفرصة السانحة فاحتلت من جانبها ثغرى زيلع وبربرة اللذين أرغمت مصر على إخلائهما في نفس الوقت ، وأنشأت إنجلترا منهما ومن الأراضي التابعة لهما مستعمرة الصومال البريطاني .

وأخذت إيطاليا من ذلك الحين تطمح إلى احتلال الحبشة وتجاهر بادعاء حق الحماية عليها . ولكن الحبشة استطاعت بقيادة أهلها منليك الثاني أن تلقى عليها درساً مؤلماً في موقعة عدوة الشيرة (سنة ١٨٩٥) التي أصيبت فيها القوات الإيطالية بهزيمة ساحقة ، واضطرت إيطاليا أن تعترف بوحدة الحبشة واستقلالها وأن ترجىء مشاريعها الاستعمارية الغادرة إلى حين .

وفي سنة ١٩١١ أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا بحجة اعتدائها على حقوق الرعايا الإيطاليين في طرابلس ، وأعلنت ضم برقة وطرابلس إليها بعد حرب قصيرة الأمد ، واضطرت تركيا أن تصادق على هذا الضم بمقتضى معاهدة أوشي (١٩١٢) لأنها كانت تواجه في ذلك الحين خطر اعتداء الدول البلقانية عليها . بيد أن إيطاليا لم تستطع أن توطد أقدامها في برقة وطرابلس إلا بعد ذلك بنحو عشرين عاماً ، إذ لبث الشعب الليبي يقاومها ببسالة وجلد ويحصر المستعمرين

المعيرين في المنطقة الساحلية ، ولم يتح لها الاستقرار إلا حينما لجأت الحكومة الفاشستية إلى أساليبها الوحشية العنيفة في سحق مقاومة العرب واغتصاب أراضيهم وأموالهم وأقواتهم .

وفي سنة ١٩٢٥ استطاعت إيطاليا بمؤازرة السياسة الإنجليزية أن تعدل حدودها في برقة على حساب مصر وأن تستولى على واحة جفجوب التي لبثت عصوراً قطعة من الأراضي المصرية .

ثم كانت المرحلة الثانية في توسيع إيطاليا الاستعماري في ظل السياسة الفاشستية العنيفة ، فكان اعتداء إيطاليا على الحبشة في سنة ١٩٣٦ أفضع مثل لسياسة العدوان والغدر التي جرت عليها السياسة الإيطالية الاستعمارية في جميع أدوارها . وعقب ذلك اعتداء إيطاليا على ألبانيا واحتلالها سنة ١٩٣٩ .

وقد شاء القدر أن تلتقي إيطاليا جزاءها العادل في الحرب العالمية الثانية ، حيث فقدت إمبراطوريتها الاستعمارية وحقت عليها الهزيمة الساحقة ، وأرغمت على أن تستسلم لأعدائها الظافرين دون قيد ولا شرط .

على أن إيطاليا تشعر اليوم أن أعداءها السابقين قد أخذوا يعاملونها بشيء من الرفق لقاء ما قدمته في المرحلة الأخيرة من الحرب من معاونة للحلفاء ضد ألمانيا حليفها السابقة ، وهي لذلك تؤمل أن تكون شروط الصلح التي ستفرض عليها مطبوعة بطابع الاعتدال ، وهي تتطلع فوق ذلك إلى استرداد مستعمراتها السابقة ، وتبذل في هذا السبيل كل ما وسعت من جهود .

* * *

تلك هي المراحل والظروف التي أحاطت بقيام إمبراطورية إيطاليا الاستعمارية ثم انهيارها .

ومن الواضح أن لمصر وسودانها حقوقاً تاريخية على القسم الشرقي من هدم الإمبراطورية التي بدأت باغتصاب الأملاك المصرية في مصوع حساباً قدمنا . وهناك غير الحقوق التاريخية اعتبارات قومية وسياسية وعسكرية لا يسع مصر أن تغضى عنها .

ذلك أن المستعمرات الإيطالية السابقة تجاور وادي النيل من الشرق ومن الغرب . وقد أثبتت تجارب الحرب العالمية الثانية أن وجود دولة معادية جشعة

مثل إيطاليا في هذه المناطق خطر على مصر والسودان ، وأن الاستعمار الإيطالي يعتبر وجوده فيها قواعد للوثوب على ما يجاوزها من البلاد . وهذا ما أيده الحوادث حينما غزت إيطاليا الحبشة ، وحينما حاولت غزو السودان بعد ذلك في الحرب المنقضية .

وأما عن لوبية (برقة وطرابلس) فقد ثبت أن وجود إيطاليا فيها أشد ما يهدد مصر في استقلالها وكيانها . وفي لوبية لبنت إيطاليا الفاشستية أعواما تدبر خطط الاعتداء على مصر وتحشد القوى الجرارة لتنفيذ مشروعها الغادر ومن برقة زحفت القوات الإيطالية لغزو مصر في سبتمبر سنة ١٩٤٠ والقوات الألمانية والإيطالية في صيف سنة ١٩٤٢ ، وشهدت مصر يومئذ مصايرها تنهت في يد القدر أمام هذا العدوان المدبر . وقد أثبتت تطورات الحرب الحديثة أن الصحراء لم تعد كما كانت في العصور الغابرة درعا يقي مصر شر العدوان المفاجيء . وإذن فليس في وسع مصر ، وقد ثبت جليا أن برقة هي خط الدفاع الأول عن سلامتها ، أن تطمئن إلى وجود أية دولة معادية في تلك المنطقة وخصوصا إيطاليا التي قدمت غير دليل على تجنبها وغدرها المتكرر .

والخلاصة أنه يحق لمصر ، لاعتبارات سياسية وجغرافية وعسكرية واضحة ، أن تشعر بأن مستعمرات إيطاليا السابقة ولا سيما أرتريا ولوبية تقع فيما يمكن أن نسميه منطقة السلامة المصرية . ومن حقا بناء على ذلك أن تبدي اهتماما بمصير المستعمرات الإيطالية ، وألا تقف جامدة إزاء الجهود التي تبذل لتقرير مصيرها وقد أحسنت مصر إذ تقدمت بمذكرتها الخاصة بمستقبل لوبية إلى مؤتمر وزراء الخارجية . ونظرية مصر في شأنها بسيطة واضحة ، فهي تطلب إما استفتاء أهل لوبية في مصيرهم تطبيقاً لما نص عليه ميثاق الإطلمنى ودستور الأمم المتحدة ، وإما منح الوصاية عليها لمصر إذا رأت هيئة الأمم المتحدة ضرورة وضعها تحت الوصاية ، وذلك لما يربط بين الأمتين من روابط وثيقة في الدين واللغة والجوار المباشر . ومصر لاتصدر في لك عن أية نزعة أو غاية استعمارية ، وإنما ترمى إلى صون مصالح جيرانها من العرب وصون مصالحها هي أيضاً وتأمين سلامتها التي يهددها عود الاستعمار الإيطالي إلى هذه المنطقة .

غير أن مصر يجب ألا تقف عند هذا الحد المتواضع من الاهتمام بمصير المستعمرات الإيطالية . فهناك مسألة أرتريا وثرغ مصوع . وهي باعتبارها من

أملاك مصر السابقة ومن ملحقات السودان ، ولكونها تعتبر من الناحية الجغرافية منفذ السودان على البحر الأحمر ، يجب أن يسمع فيها صوت مصر أيضاً . وإذا كانت مصر لا تتسكّر في المطالبة بضم أراض جديدة إليها فإن مقتضيات الإنصاف والعدالة تقضى بأن تعاد منطقة مصوع إلى السودان كما كانت أيام اسماعيل ، وسلامة السودان ووادي النيل تقضى بالأبداً بعود الاستعمار الإيطالي إلى تلك المنطقة حتى لا يهدد فيها الأمن والسلامة مرة أخرى .

* * *

وقد يكون من الغريب المدهش أن تطالب روسيا بالوصاية على لوبية وأرتريا وهي بعيدة كل البعد عن هذه المناطق وليست لها فيها أية مصلحة مباشرة ، ثم لا تجد مصر من يصنع إليها من الدول إذا هي تقدمت باقتراحاتها المعقولة في شأن لوبية مع ما يربطها بها من أوامر الجيرة والمصلحة الوثيقة . والمفروض أن مصير المستعمرات الإيطالية سوف ينظر فيه على ضوء النصوص الخاصة بالأقاليم التي توضع تحت الوصاية من دستور هيئة الأمم المتحدة ، وأن هذه المستعمرات تدخل في حكم النوع الثاني من الأقاليم التي تخضع للوصاية ، وهي الأقاليم التي تقتطع من دول الأعداء نتيجة لهزيمتها . غير أنه يبدو من جهة أخرى أن مصير المستعمرات الإيطالية سيكون موضع المساومة بين الدول الكبرى ، وإن كان من المتوقع أن بريطانيا العظمى لا يمكن أن تسمح بأى حال أن تخرج الوصاية على لوبية من يدها . وأما أرتريا فإن مصيرها يبدو أكثر غموضاً . والمفهوم أن للولايات المتحدة اقتراحات خاصة بجعل ثغر مصوع منطقة دولية حرة ، وأنها تؤيد بريطانيا في رفض كل مطلب روسي خاص بأرتريا .

إن البت في مصير المستعمرات الإيطالية سيكون تجربة عملية لتطبيق ناحية من نواحي ميثاق الأمم المتحدة . وسنرى أن تفسير هذه التجربة عن حلول جديدة تتفق مع ما سجلته المواثيق الدولية من مبادئ الإنصاف والعدالة . على أن أكبر ما نخشاه هو أن نشهد مأساة الانتداب القديمة في صورة جديدة ، والأبداً يعدو الأمر توزيع الغنائم والأسلاب بين الدول الاستعمارية .

محمد عبد الله عثمان